E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X
DM

مدخل الديمقراطية التوافقية لتحقيق الاستقرار السياسي في ليبيا ما بعد 2011.

The consensual democracy approach to Political stability in Libya post 2011.

محمد لبوخ

جامعة الجزائر 3، الجزائر

mohamed.leboukh@univ-alger3.dz

تاريخ الإيداع: **2019/05/19** تاريخ القبول: **2019/06/05**

الملخص:

تشكل الأزمة الليبية حالة متطرفة من الانقسامات في الدول العربية التي شهدت ثورات شعبية في مرحلة ما بعد 2011 ما خلق حالة من الفوضى قوضت كل جهود عملية بناء الدولة ومأسسة السلطة. انفرد النموذج الليبي عن غيره بمجموعة من الخصائص البنيوية والثقافية كرست حالة من الانقسام المجتمعي والايديولوجي وانتجت نموذج ازدواجية المؤسسات، وتتجسد اسمى حالات الانقسام خطرا في بروز مطالب تنادي بالفيديرالية ما يشكل تهديدا مباشرا على الهوية والوحدة الوطنية الليبية الهشة. اضافة الى تعدد مستويات الانقسام، فأفقيا تشكلت هوة ايديولوجية وفكرية كبيرة بين النخب السياسية والعسكرية الفاعلة بين الليبراليين والاسلاميين حول مستقبل مشروع الدولة الليبية ما انعكس عرضيا في خلق حالة من الانقسام الجغرافي بين اقليم الشرق والغرب والجنوب. كل ذلك حتم على الفاعلين المحليين والدوليين طرح مدخل الدمقراطية التوافقية لتجاوز حالات الصراع والانقسام في ليبيا.

الكلمات الدالة:

الديمقراطية التوافقية، الاستقرار السياسي، ليبيا.

Abstract:

The crisis in Libya presents an extreme case of divisions in Arab countries that have experienced popular uprisings, and which created a case of chaos that is undermining all efforts to build peace and political power institutionalization, the Libyan model was unique due to a variety of structural and cultural characteristics that had created a state of social and ideological divisions, and which produced a model of institution's duplication, the highest rate of split presents a threat through the demands that emerged calling for federalism, which presents a direct threat to the national Libyan identity and unity already being fragile, in addition to the multiple levels of division, a big ideological and intellectual gap was formed, horizontally between political and military elites acting among Islamists and Liberals about the future of the Libyan state project, which has been incidentally reflected in the creation of a state of geographical division between East, West and South, these conditions had forced local and international actors to put forward the approach of consensual democracy to overcome conflict and division in Libya.

Key Words:

Consensus Democracy, Political stability, Libya .

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X
DM

إن افرازات حالة عدم الاستقرار في ليبيا مردّها الى التركة الموروثة من حقبة حكم معمر القذافي الذي انتج نموذج حكم يفتقر الى تقاليد الممارسة السياسية الديمقراطية، وعمل على اضعاف مؤسسات الدولة السياسية والأمنية وتفكيك البنى المجتمعية وفق منطق أبوي مغلق، اضافة الى السياق الذي عرفته مرحلة اسقاط النظام و تكشّف الدولة امام التدخلات الخارجية كلها عوامل ساهمت في حالة التشرذم السياسي والمجتمعي والأمني في ليبيا، ما أجهض كل جهود وفرص التسوية السياسية.

بناء على ما سبق، سنطرح في هذه الدراسة مدخل الديمقراطية التوافقية كإطار يمكن أن يشكل اجماع وطني ليبي، و يسهم في تسوية سياسية تحقق استقرار مؤسسي ومجتمعي مستدام. وعليه ستحاول هذه الورقة الإجابة على المشكلة البحثية التالي:

ما هي فرص وحدود تفعيل الديمقراطية التوافقية في تحقيق الاستقرار السياسي في ليبيا؟ و للإجابة على المشكلة البحثية سنطرح فرضية مفادها:

كلما زادت فرص التوافق الديمقراطي كلما زادت مستويات الاستقرار السياسي. والعكس من الفرضية صحيح كون متغير التوافق يفسر لنا مستويات الاستقرار السياسي من عدمه.

أولا: الديمقراطية التوافقية و الاستقرار السياسي: المفهوم والمرتكزات.

أ- التعريف بالديمقراطية التوافقية :

تعرف الديمقراطية التوافقية بأنها استراتيجية في ادارة النزاع من خلال التعاون والوفاق بين مختلف النخب بدلا من التنافس واخذ القرارات بالأكثرية [1] ، حيث يحدد مفهوم الديمقراطية التوافقية بعلاقته مع نوع الانقسامات الدينية والايديولوجية في المجتمع، ويجمع مفهوم الدمقراطية التوافقية بين مبادئ وثقافة العمل الديمقراطي وترقية المشاركة السياسية، ومقتضيات التوافق المبنية على ثقافة الحوار والتعايش وتقديم التنازلات بما يحقق الاستقرار و يقضي على حالات العنف السائدة في المجتمع .

بناء على ما سبق، فإن التوافق يقتضي ان يشترك الفاعلين الأساسيين الذين يمثلون المكونات المتنافسة والمتصارعة على السلطة بمختلف توجهاتها الايديولوجية، فالحالات التي يمكن ان تتبنى المدخل الديمقراطي التوافقي تقتضي توفر شروط الانقسام العميق والمفتوح في بيئة تنعدم فيها الثقة بين الأطراف المتصارعة، ومثل هذه الحالات حسب "أرنت ليبهارت" تواجه واحدا من ثلاثة حلول لمشاكله السياسية [2]

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X
DM

- التخفيف من حدة الطابع التعددي للمجتمع أو تقليص حالة الاستقطاب وفق طرح يستوعب كافة المكونات لخلق مجتمع أكثر تجانسا .

- تبني الحل التوافقي الذي يقبل بالانقسامات التعددية باعتبارها لبنات أساسية لبناء نظام ديمقراطي مستقر.

- تقليص التعدد عبر تقسيم الدولة إلى دولتين متجانستين أو أكثر، وهو الحل الأكثر استبعادا في الحالة الليبية في الوقت الحاضر كون غالبية الليبيين رفضوا الحل الفيدرالي الاقل حدة مقارنة بتقسيم الدولة الى دولتين.

ب- مرتكزات التوافق:

1/الائتلاف الواسع: أو الكبير هو النموذج الأكثر شيوعا في الديمقراطيات الراسخة والمقصود بذلك هو إن يلجأ قادة كل القطاعات المهمة في المجتمع الى ممارسة السلطة وادارة شؤون الحكم من خلال ائتلاف واسع في حالة الفوز بالأغلبية أو اسفرت النتائج عن تعادل في عدد المقاعد، او في حالات النزاع المعقد بين الأطراف الفاعلة الكبرى، وقد يأخذ شكل حكومة ائتلافية واسعة في النظام البرلماني، أو مجلس موسع (كالمجلس الوطني أو الرئاسي.

يرتكز هذا الطرح وفق رؤى تهدف الى تجاوز المرحلة الانتقالية التي يمر بها المجتمعات الانقسامية او القطاعية، والتي تتعرض وحدتها إلى الخطر والانشطار، ولا يمكن خلالها اعتماد مبدأ الأكثرية والأقلية الذي تسير وفقه الديمقراطية التنافسية، لأن المكونات الاجتماعية المختلفة في حالة تنافر وصراع ومستوى حاد من انعدام الثقة بينها هذا من جانب، ومن جانب آخر لا يمكن تطبيق مبدأ الرابح والخاسر في هذه المرحلة لأنه سيزيد مستوى التأزم لعدم قبول جميع الأطراف بمبدأ الخسارة. وما يميز هذا الطرح التوافقي عن غيره هو ارتباطه بالمواقف الرافضة لأي توجه اقصاءي.[3]

2/ الفيتو المتبادل يكون داخل مكونات الأغلبية المتراضية في الحكم، فهذه الخاصية تعطي ضمانة سياسية هامة لقطاعات الأقليات المشاركة في الحكومة الائتلافية وتمنع حالة احتكار القرار، ففي حالة اتخاذ القرارات داخل الائتلافات الواسع بأكثرية الأصوات، فإن تمثيل الأقلية في الائتلاف التوافقي يمنحها فرصة لتقديم اقتراحاتها لشركائها في الائتلاف. في مقابل ذلك قد تهزم أمام أصوات الأكثرية، وفي حال خطورة هذه القرارات على المصالح الحيوية للمكون الضعيف فإن هذه النتيجة تعتبر غير قابلة للتنفيذ وتعرض التعاون بين النخب وقادة المكونات للخطر، ولذلك فلابد من إضافة فيتو الأقلية إلى مبدأ الائتلاف الواسع، ويشترط في بعض الحالات تقنين هذا الحق من خلال دستره

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X
DM

و توضيح حالات استعماله.

- إن الفيتو هو فيتو متبادل تستطيع كافة القطاعات الأقلية أن تستعمله، والإفراط في استعماله من قبل أقلية ما مستبعد لأنه قد ينقلب ضد مصلحتها الخاصة أيضا .

- إن مجرد كون الفيتو متاحا كسلاح ممكن يمنح شعورا بالأمان يجعله استعماله مستبعدا، لأن إعطاء كل مصلحة أو قطاع قوة الحماية الذاتية يحول دون نشوء أي صراع أو نزاع بينها على الغلبة، ويقمع كل شعور قد يضعف التعلق بالكل، فكل مكون اجتماعي يرى ويشعر بأنه يستطيع ترقيه ازدهاره الخاص بأفضل السبل عبر مصالحة الإرادة الطيبة عند الآخرين وترقية ازدهارهم.

- إن خطر الطريق المسدود والجمود الذين قد يترتبا على الاستعمال غير المحدود للفيتو، يدفع كل مكون اجتماعي إلى الشعور بضرورة تفادي تعطيل عمل الحكومة وتقديم تنازلات خاصة تأميناً لمصلحة وسلامة الجميع ومن ضمنها سلامته ومصلحته الخاصة. بقي أن نشير إلى إن هذا الفيتو المتبادل قد يكون تفاهما عرفيا غير مكتوب، أو قاعدة سياسية متفق عليها رسمياً كما هو الحال في هولندا أو سويسرا، وقد يكون منصوص عليه دستورياً كما هو الحال في بلجيكيا في تعديلها الدستوري عام 1970.[4]

3/ مبدأ التمثيل النسبي: حيث يتجسد في التعيينات في الوزارات، والإدارات العمومية، و المؤسسات،

والموارد المالية ، فتقسيم المناصب والريع يحول دون المشاكل الكثيرة المسببة للانقسامات في عملية صنع القرار، ويمكن لمبدأ النسبية تحقيق أن يحقق بوظيفتين حسب آرنت ليبرهات [5]

- إن النسبية تشكل طريقة في توزيع التعيينات في الإدارات العامة والموارد المالية على شكل مساعدات حكومية على مختلف المكونات، والمكون الأصغر يكون أقل ربحية من المكون الأكبر وأقل إمكانية.

- تؤثر النسبة على عملية صنع القرار، إذ توثر المكونات في هذه العملية بحسب قوتها العددية، وهذا الأمر سيفتح الباب واسعاً أمام المساومة السياسية من قبل المكونات المختلفة، ويبرز تأثير النسبية في القرارات التي تتطلب القيام بعمل ما، ولا يمكن تحقيق إجماع تلقائي فيها بحيث يكون هناك رابحون وخاسرون. وعندما يكون هناك مأزق (حكم الأكثرية أو فيتو الأقلية) يبرز حلان:

الأول: اللجوء إلى مقايضة الأصوات أو حزمة قرارات (رزمة حلول) يتم بموجبها ربط عدة قضايا معاً وحلها بالتزامن عبر تنازلات متبادلة.

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X
DM

الثاني: تفويض القرارات الصعبة والمصيرية إلى زعماء كبار المكونات وهذا التفويض قد يترتب عليه تأجيل البت السريع في القرارات إلا إن فائدته هو إنه في المفاوضات الحميمة والسرية تزداد إلى أقصر حد أمكانية تحقيق رزمة من الاتفاقات وتخفض إلى أدنى حد إمكانية فرض الفيتو.

4/ الادارة الذاتية :

درجة عالية من الاستقلال لكل المكونات في إدارة شؤونها الداخلية الخاصة، إذ يجب ترسيخ حكم الأقلية لنفسها في المنطقة التي تعني هذه الأقلية حصريا ففي كافة الشؤون التي تعني الجميع ينبغي للقرارات أن تتخذ من قبل كل القطاعات معا وبدرجات متساوية تقريباً من النفوذ، أما في باقي الشؤون فيمكن للقرارات ولتنفيذها أن يوكل لقطاعات مختلفة لذلك فإن الديمقراطية التوافقية من طبيعتها أن تجعل المجتمعات التعددية أكثر تعددية، وهي لا تستهدف إزالة الانقسامات القطاعية أو إضعافها، بل الاعتراف بها صراحة وتحويل القطاعات إلى عناصر بناءة للديمقراطية المستقرة. وعليه فإن الفدرالية هي النمط الملائم والأكثر جاذبية لتطبيق هذا الاستقلال القطاعي ولعمل الديمقراطية التوافقية.[6]

جـ/ مفهوم الاستقرار السياسي:

ترى الاستاذة نيفين مسعد أن الاستقرار السياسي هو : " ظاهرة تتميز بالمرونة والنسبية وتشير إلى قدرة النظام على توظيف مؤسساته لإجراء ما يلزم من تغيرات لمجاوبة توقعات الجماهير ، واحتواء ما قد ينشأ من صراعات دون استخدام العنف السياسي إلا في أضيق نطاق ، دعماً لشرعيته وفعاليته "[7].

و في نفس الاتجاه يعرف الاستقرار السياسي بأنه حفظ النظام داخل المجتمع وفي نفس الوقت القدرة على التكيف مع الاوضاع والأحداث المتغيرة، بحيث تتم هذه المتغيرات في اطار زمني معتدل ووفق تخطيط مسبق للمحافظة على توازن النظام. ويعرف السلوكيون ايضا الاستقرار السياسي من زاوية السلوك والدوافع النفسية والظروف الاجتماعية، وبناء على ذلك يعرف النظام السياسي المستقر بأنه النضام الذي يخلو من مظاهر العنف المختلفة من مظاهرات واغتيالات وحروب أهلية، وقد يصل العنف الى اقصى صوره وهي الثورة.[8]

بناء على ما سبق، فإن جهود تحقيق الاستقرار السياسي تندرج وفق عملية شاملة تحت مسمى بناء السلام والتي تعبر عن جهد ينطوي على مجموعة من التدابير التي تستهدف الحد من خطر الانزلاق أو الانتكاس في الصراع من خلال تعزيز القدرات

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X
DM

الوطنية على جميع المستويات لإدارة النزاعات ، ووضع الأسس لتحقيق السلام والتنمية المستدامين. و تكمل عملية بناء السلام أحد أهم مداخل بناء الدولة في حالات النزاع بحيث يشكل البعد الامني أهم ركيزة لاستكمال البناء المؤسسي ، وعليه فإن بناء الدولة هو عملية داخلية لتعزيز القدرة والمؤسسات وشرعية الدولة المدفوعة بالعلاقات بين الدولة والمجتمع. تنطوي عمليات بناء الدولة الإيجابية على علاقات متبادلة بين دولة توفر الخدمات وتقوم بوظائفها الأساسية اتجاه شعبها والمجموعات الاجتماعية.(9)

ثانيا: معطيات الواقع الليبي:

أ/ الصراع والانقسام المجتمعي في ليبيا :

تعد ليبيا مجتمعا قبليا يتكون من عدد كبير من القبائل موزعة بين اقاليم الشرق والغرب والجنوب، وقد لعبت هذه المكونات دورا كبيرا في الاطاحة بالنظام الملكي، ونفس الدور قامت به كذلك في ثورة ليبيا ، حيث كانت محصلة حكم نظام القذافي لليبيا الأكثر إرهاقا للمشهد السياسي في ليبيا بعد سقوط النظام، كون نمط الحكم افرز مجتمع منقسم بين قبائل موالية للنظام و اخرى طالها الاقصاء والتهميش، مما خلق حالة من عدم الانسجام والترابط بين الدولة والمجتمع خاصة وان النظام عمد الى تفكيك مكونات المجتمع ويتجلى ذلك في غياب تام لمؤسسات المجتمع المدني.(10)

تعد البنية القبلية في ليبيا أحد أهم مميزات المجتمع والدولة في ليبيا حيث كان لها حضور في التاريخ السياسي والاجتماعي للبلاد في مراحل سايرت تطور الدولة منذ فترة ما قبل الاستعمار، كما كان لها الأثر البارز في مرحلة ما بعد الاستقلال من خلال علاقاتها مع السلطة السياسية وتأثيرها في بنية النظام السياسي الليبي و بناء الدولة .

ساهم النظام السياسي في مرحلة القذافي في زيادة الفوارق المجتمعية كاعتماد النظام ما بين 1975و 1993 تجنيد ضباط الجيش من ثلاث قبائل هي القذاذفة والمقارحة وقبيلة ورفلة،اضافة الى ذلك، كرس القذافي الانقسام الجهوي في ليبيا من خلال تركيزه على طرابلس في الغرب وأهمل باقي المناطق الاخرى مما خالق دافع التمرد الواسع عليه خارج العاصمة، الأمر الذي تمخض عنه بروز قوى عسكرية و سياسية جهوية في مرحلة ما بعد الثورة. وفي هذا السياق يمكن رصد توزيع القبائل في ليبيا على الشكل التالي :

قبيلة الورفلة: من كبرى القبائل الليبية حيث يصل عدد المنتسبين اليها حوالي مليون نسمة، و تتمركز في جنوب الشرق الليبي بمنطقة فزان ولها امتدادات في مناطق

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X
DM

ليبية أخرى كبن غازي و سرت، وهي من القبائل التي تشارك في العمليات المسلحة ضد انتشار الاسلاميين في مرحلة ما بعد الثورة. (11)

قبيلة القذاذفة: ينتسب إليها العقيد معمر القذافي و كانت تمثل محور سلطته من خلال تحيزه و دعمه لأفرادها للتمركز داخل السلطة في ليبيا حيث يفوق عدد سكانها 126 ألف نسمة، كما قام القذافي بتسليحها في اطار تحالفه القبلي كوقاية من أي محاولة انقلاب، كما لعب قبيلة القذاذفة دورا مهما في البلاد منذ بروز نجل القذافي سيف الإسلام عام 2003 ، من خلال مشروع خلافته "ليبيا الغد" و دعهما له في مرحلة ما بعد الثورة في محاولة عقد سفقة مع اللواء حفتر من أجل لعب نجل القذافي دورا في ليبيا ما بعد الثورة.(12)

قبيلة المقارحة: تعد ثالث أكبر قبيلة في ليبيا أقام معها نضام القذافي روابط سلطوية من خلال تعيين العديد من المسؤولين البارزين في المناصب العليا في الحكومة ممن ينتسبون اليها على غرار عبد الله السنوسي قائد المخابرات، و عبد الباسط المقرحين وتتمركز قبيلة المقارحة في الوسط الغربي لليبيا.

قبيلة ترهونة: مجموعة من 63 قبيلة تتمركز في مدينة ترهونة جنوب شرق العاصمة طرابلس و لها امتدادات في مناطق ليبيا أخرى يشكل افرادها ثلث الخريطة الديمغرافية لطرابلس، يزيد عدد المنتسبون اليها عن المليون نسمة.

قبائل الزنتان: أو زناتة تتمركز في منطقة الجبل الغربي لها مليشيات ينتمي أعضاءها الى المؤسسات الأمنية في فترة حكم القذافي، و لها تواجد قوي في مرحلة ما بعد سقوط النظام في ليبيا من خلال مجموعة الكتائب المسلحة الأكثر نشاطا و تحالفا ضد الاسلاميين .

قبائل مصراته: وهي أبرز القبائل المعارضة لعقيد معمر القذافي، وقد مارس ضدها الكثير من اساليب التحيز، و كان لذلك الأثر المباشر على دور مصراته في دعم الثورة في منطقة درنة و بنغازي غرب ليبيا و لها ارتباطات مع مليشيات الاسلاميين.(13)

إضافة الى قبائل اولاد سليمان و قبيلة المغاربة في الشرق لها تأثير قوي، وقبائل العبيدات و العواقير، و البراعصة التي تتمركز في منطقة الجبل الاخضر، كما ينتشر في جنوب ليبيا قبائل الطوارق التي كان القذافي يحتويها بخطاباته السياسية وطرحه لتشكيل دولة الطوارق في منطقة الصحراء الكبرى. زيادة على ذلك عرف التركيبة المجتمعية الليبية حالة من الاستقطاب الايديولوجي في مرحلة ما بعد سقوط النظام بين التيارات العلمانية والتيارات السياسية ذات التوجه الاسلامي.

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X
DM

في السياق ذاته، تتحكم في ليبيا حاليا ثلاثة قوى سياسية ساهمت في تقلبات في العملية السياسية الداخلية، وأنتجت نمط من الصراعات المسلحة مع مختلف الأطراف داخل ليبيا، والتي أغرزت تقسيم جغرافي تحت سيطرت ميليشيات لها تمثيل سياسي وأخرى ذات طابع تنظيمي إرهابي. وبناءا عليه فإن رصد أهم فاعلين المشهد السياسي الليبي يشمل القوى السياسية و الأطراف المسلحة ايضا لما لها من تأثير تمارسه على المؤسسات السياسية يجعل التقسيم بين هذين الأمرين أكثر تعقيدا.

كل هاذه التجاذبات السياسية والعسكرية في الحالة الليبية أدت الى تعقيد الوضع واطالة الفترة الانتقالية التي وصلت إلى ثلاثة مراحل من المجلس الوطني الانتقالي في أغسطس 2011 إلى المؤتمر الوطني العام في يوليو 2012 إلى البرلمان في يونيو 2014 ، وانتهت بانقسام سياسي وصراع عسكر ي، جعل من الدولة تعيش حالة من الفوضى وعدم الاستقرار في المؤسسات والفشل في تحقيق مطالب المواطنين وحاجياتهم وإدارة العملية الإنتقالية بطريقة واضحة وصحيحة تنقل الدولة إلى حالة من الاستقرار والبناء.

في نفس الاطار، فإن فشل الدولة في ليبيا جعلها عرضة للانكشاف والتهديدات غير التقليدية وخطر النزعات الانفصالية في مناطق الشرق والجنوب الليبي. شكل انعدام السلطة المركزية في ليبيا حالة من الفوضى والفراغ المؤسسي قابله انتشار كبير للسلاح وعلى نطاق واسع، بعد مرحلة قصيرة من سقوط نضام القذافي ساد استقرار نسبي حتى بداية النصف الأول من سنة 2012 ، حيث كان ابرز فاعلي تلك المرحلة كتائب الثوار.

ب/ فوضى انتشار السلاح: انتشر استخدام السلاح في مختلف مناطق البلاد بشكل كبير مما أدى إلى تسليح الجماعات الإسلامية وغيرها من الجماعات التي تطلق على نفسها مسمى الثوار أي التي شاركت في القتال ضد نظام القذافي. وشجع الاستحواذ على مخازن أسلحة كتائب القذافي على نشأة مختلف الجماعات الإسلامية المسلحة. ويعد انتشار الأسلحة الخفيفة والمتوسطة، وكذلك تفكك المؤسسة العسكرية خلال الثورة، أخطر تحد تواجهه البلاد للخروج من فوضى النزاعات المسلحة.

ويقدر تقرير منظمة " كرايسز جروب " المتخصصة في النزاعات المسلحة أن عدد الذين يحملون السلاح في ليبيا بأكثر من 125 ألف ليبي (14). قاد انتشار استخدام السلاح إلى عسكرة القبائل وباتت تتنافس، على التسلح بأكثر ما يمكن من العتاد دفاعا عن نفسها وعن مصالحها وتأمين عدم تهميشها خلال مرحلة تقاسم الثروات ومراكز السلطة بعد انهيار نظام القذافي وهو أمر يحدث أوّل مرة في تاريخ ليبيا إذ تحول النسيج القبلي الذي يحتكم إلى قيم السلم الأهلي إلى قبائل مسلحة متأهبة للاشتباكات في ما بينها،

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X
DM

ولعل أبرز دليل على ذلك، الاشتباكات التي دارت في مدينة الكفرة جنوب ليبيا بين قبائل التبو ذات الأصول الإفريقية التي تشكو من التهميش الاجتماعي والسياسي، وقبائل الزوى ذات الأصول العربية.

وتغذت القبائل بالعنف واستخدام الأسلحة من تدهور الأوضاع العامة في البلاد وخاصة من الانفلات الأمني، إذ عجز المجلس الوطني الانتقالي وكذلك الحكومة الانتقالية على دمج الميلشيات المسلحة في المؤسسات الأمنية النظامية حتى أن العديد من الجماعات المسلحة باتت ترفض إلقاء السلاح.

جـ/ حالة الانقسام الجغرافي وطروحات الفيديرالية:

كما زاد الصراع الجغرافي على الموارد نتاج لما خلفته فترة حكم القذافي الذي عمل على الافراط في تركيز السلطة في طرابلس الأمر الذي خلق حالة من الاضطرابات والمطالبة بجعل بن غازي عاصمة اقتصادية لتمتع اقاليمها بالنفط مقابل زيادة في مستويات البطالة والتهميش، هاذه الحالة من الصراع الجغرافي ساهمت في تغذية الاستقطاب المناطقي وزيادة ممارسة العنف ضد اي قرار من سلطة طرابلس كنتيجة لغياب سيطرة الدولة وتواجدها الأمني المؤسسي، والاداري في معظم مناطق ليبيا، حيث كانت ابرز معالمها قطع امدادات النفط كطريقة للتعبير عن عدم الرضى عن واقع التحيز التنموي للغرب على حساب مناطق الشرق والجنوب.[15]

وقد يشكل القتال الجاري حاليا بين التحالفات العسكرية المتنافسة أكبر التحديات للمجلس الرئاسي المدعوم من الأمم المتحدة وحكومته(حكومة الوفاق الوطني)، التي يرأسها رئيس الوزراء فايز السراج في طرابلس والتي تعتبر اقل نفوذا جغرافيا مقارنة بقوات حفتر التي استطاعت جلب الدعم والمقاتلين، اضافة الى تنامي دور الفصائل التي تعارض حفتر والسراج على حد سواء. لقد ازدادت حدة القتال المميت بين هذه القوى المختلفة منذ مطلع العام 2017، ويعتبر الدعم العسكري الأجنبي والسرّي لهذه الاطراف احد المسببات في اطالت امد الازمة ودخولها في معادلة صفرية التهمت كل جهود التسوية المقترحة. مما زاد انتشار الصراعات بين الليبيين في الجنوب وتغذية التوترات الواقعة بين القبائل.

كنتيجة لما سبق ذكره، طرحت فكرة الفيدرالية كحل لأزمة توزيع الثروة في ليبيا وضعف مستويات التنمية في اقاليم الشرق والجنوب التي تنتج ربع النفط الليبي، الأمر الذي خلق حالة من الصراع بين حكومة طرابلس والمؤيدين لهذا الطرح الذي سينعكس سلبا على مسار العملية السياسية ناهيك عن الآثار الناتجة عن هذا الطرح بالنسبة لدول

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X
DM

الجوار والدول الاوروبية التي قد تتعرض امدادات الطاقة لها بسبب شدة الصراع واعادة التوزيع الجغرافي للثروات. (16)

ثالثا: فرص الديمقراطية التوافقية في حلحلة الازمة الليبية :

تشكل الديمقراطية التوافقية حالة متقدمة من العملية السياسية الديمقراطية كونها تلزم الاطراف نحو الاحتكام الى المبادئ الدستورية المتفق عليها وفق هذا النموذج خاصة وان ليبيا تشهد مرحلة انتقالية صعبة تنعدم فيها متطلبات الامن المجتمعي، ولما تتوفر عليه الديمقراطية التوافقية من خصائص يمكن لها انا تتطابق مع متطلبات الحالة الليبية فإنها تعطي فرصة كآلية سلمية لتداول السلطة، اضافة الى تمكينها للفاعليين من ممارسة الحكم في حال استمرار حالة التنوع الايديولوجي والتصارع الجغرافي من خلال تشجيع وفتح آفاق المشاركة السياسية دون اقصاء، كما تعطي الألية التوافقية فرصة اختيار الحاكم وفق قاعدة التمثيل القطاعي وخضوعه للرقابة والمساءلة بنفس المبدأ. وبناء عليه يمكن تحقيق مفهوم السلام الديمقراطي من خلال ايجاد توازن مؤسسي يضمن حالة من عقلانية القرارات استنادا إلى مبدأ التوافق والحل الوسط.

في مقابل ذلك، فإن حقيقة النموذج الليبي المعقد سياسيا يختلف عن غيره من النماذج التي طبقت فيها الديمقراطية التوافقية كالعراق ولبنان، التي تمثل مجتمعات لها خاصية الانقسام المجتمعي والنخبوي العميق، وعلى الرغم من الطروحات الداعية الى التوجه نحو النظام الفيديرالي في ليبيا فإن هناك مقاومة شديدة رافضة لهذا الطرح. ومن هذا المنطلق فإن العوامل التي تبرر تطبيق الديمقراطية التوافقية غير متوفرة في ليبيا لما ذكرناه سابقا من اختلاف المجتمع الليبي عن غير، وان فرص تحقيق الاستقرار والتعايش المجتمعي ممكنة دون اللجوء الى مدخل التوافق الديمقراطي. ومن جانب آخر، وبافتراض أن الانقسامات الحالية تحتم ذلك، فإن النخبة السياسية المتصدرة للمشهد العام في ليبيا لا تمتلك ما يتطلبه التطبيق الناجح لنموذج الديمقراطية التوافقية بمعنى ان الحالة الليبية فتية تفتقر الى تقاليد العمل الديمقراطي وأن الثقافة السياسية السائدة هي ثقافة الغلبة وبالتالي فإن الفاعلين السياسيين غير مؤهلين لتقبل هذا الطرح.(17)

كنتيجة لما سبق، فإن تطبيق الديمقراطية التوافقية في ليبيا في ظل المعطيات الحالية لن تكون نتائجه إيجابية كونه وسوف يعيد إنتاج نفس الإشكاليات، خاصة و أن العامل الخارجي يفرض نفسه على الداخل الليبي الذي يسعى فيه اللاعبين السياسيين الى فرض الامر الواقع وفق منطق السلاح والسعي نحو المزيد من استقطاب الاجتماعي .

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X
DM

اثبتت تجارب بناء السلام على المستوى العملي في الدول التي شهدت نزاعات تباين من حالة الى أخرى حسب طبيعة التركية المجتمعية والسياسية، وحالة النزاع ودرجة اتساعه وعمق الانقسام، فالمرحلة الانتقالية في الحالة الليبية يشوبها بعض الهلامية وحالات اللاستقرار الأمني حالت دون جهود التوافق حول دستور يحتكم اليه الليبيين، اضافة الى تعنت الاطراف الليبية المسلحة و رفضها لأي مقترح تسوية يقتضي تقديم تنازلات، في ضل هذا الوضع فإن أي محاولة لبناء السلام في ليبيا وفق المنظور الديمقراطي التوافقي هي غير محصنة من امكانية الفشل او اعادت انتاج حالة من الانقسام التي قد تطيل الأزم الليبية وتزيده تعقيدا .

الهوامش:

1-آرنت ليبرهات، الديمقراطية التوافقية في مجتمع متعدد، ترجمة: حسني زينه، ط1،بغدا: الفرات للنر والتوزيع، 2006،ص17.

2-المرجع نفسه، ص 75.

3- رغيد الصلح، "الديمقراطية التوافقية في اطارها العالمي واللبناني"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، العدد 16،جانفي 2007، ص 19.

4- زاهي بشير المغيربي، هل الديمقراطية التوافقية سبيل للتعايش السياسي في ليبيا، المنضمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، ماي 2016، ص03 .

5- آرنت ليبرهات، مرجع سبق ذكره، ص 68.

6- خالد عليوي العرداوي، "الفدرالية والديمقراطية التوافقية ومعطيات الواقع العراقي"، مجلة الفرات، العدد السابع، 2011، ص49.

7- نيفين عبد المنعم مسعد، الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي، القاهرة، مكتبة النهضة المصرية،1988، ص هـ.

8- محمد صالح شطيب،" أثر التحول الديمقراطي على الاستقرار السياسي في الدول العربية"، دراسات اقليمية، العدد30، 2013، ص 306.

9- OECD, Peacebuilding and Statebuilding Priorities and Challenges : A SYNTHESIS OF FINDINGS FROM SEVEN MULTI-STAKEHOLDER CONSULTATIONS, 2010,P21.

10- يوسف محمد جمعة الصواني، ليبيا الثورة وتحديات بناء الدولة، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، سبتمبر 2013،ص 141.

11- خالد حنفي علي، "خرائط القوى القبلية و السياسية و الجهادية في ليبيا بعد الثورة"، مجلة أوراق الشرق الاوسط، العدد 64، سبتمبر 2014، ص 46.

12- عبد الله شريف،" ليبيا عودة القذافة ملامح صفقة بين القذاذفة وحفتر: الافراج عن سيف الاسلام المشاركة في الحياة السياسية مقابل الولاء"، العربي الجديد، العدد 679، يوليو 2016، لندن، ص 6-7.

13- خالد حنفي علي، مرجع سبق ذكره، ص 47.

E-ISSN : 2571-9742
P- ISSN: 1112-945X
DM

14- محمود خليفة جودة وأخرون، الميلشيات والحركات المسلحة في ليبيا: دراسة تحليلية للملامح والابعاد والتداعيات الاستراتيجية، ط1، القاهرة: المكتب العربي للمعارف،2015، ص.81.
15- محمود خليفة جودة، أحمد عبد التواب الخطيب، الميليشيات والحركات المسلحة في ليبيا:دراسة تحليلية للملامح والابعاد والتداعيات الاستراتيجية، ط1، مصر: المكتب العربي للمعارف، 2015، ص65.
16- يضغط الزعماء من الشرق والجنوب عموما لتحقيق اللامركزية، أو الفدرالية بينما يرى المعارضون لهذا الطرح الدفع في اتجاه المركزية لضرورة الحاجة إلى إعادة بناء دولة فعالة بسرعة؛ وفرض الأمن والسلطة الوطنية؛ وتأسيس مؤسسات فعالة للرقابة المالية والحوكمة، وإقامة علاقات دولية قوية، وزيادة صادرات الطاقة .
كما تلعب الموارد دورا كبيرا في كيفية توزيع السلطة على المستوى الوطني، وتمتلك كل منطقة أدواتها الخاصة للضغط من أجل الحصول على حصة في السلطة. يحوي الجنوب الجزء الأكبر من احتياطيات المياه الجوفية، والتي تمثّل موردا لاغنى عنه في واحدة من الدول الأكثر جفافا في العالم. ويقع الجزء الأكبر من صناعة النفط في البلاد في حوض سرت الأوسط ومنطقة بنغازي في الشرق، ويحوي الغرب معظم احتياطيات ليبيا المحدودة من الغاز. وفي حين أن الشرق يحوي نحو 70 في المئة من الثروة النفطية في البلاد، في نفس السياق تستطيع منطقتا برقة وطرابلس الاستفادة من مواردهما لفرض وزنيهما من الناحية السياسية على المستوى الوطني بسبب تجانس أهالي كل منهما في العرق واللغة وعلى مستوى التضامن القبلي والشبكات المجتمعية القوية فهما. أما قبائل فزان فمنقسمة بشدة بشكل يمنعها من ممارسة تأثير فعال على المستوى الوطني. للمزيد من الاطلاع أنضر :
- بول سالم، امانداكادليك،" تحديات العملية الانتقالية في ليبيا"، في: الربيع العربي: ثورات الخلاص من الاستبداد: دراسة حالات، ط1، الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية، 2013، ص ص: 138-139.
17 - زاهي بشير المغيربي، هل الديمقراطية التوافقية سبيل للتعايش السياسي في ليبيا، المنضمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، ماي 2016، ص8.